HRC
هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

جهود المملكة في

حماية وتعزيز

حقوق كبار السن

2025

المحتويات

مقدمة	04
الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق كبار السن في المملكة العربية السعودية	04
أولًا: الإطار القانوني لحقوق كبار السن	04
ثانيًا: الإطار المؤسسي لحقوق كبار السن	06
أبرز المبادرات والبرامج في المجالات الاجتماعية والصحية والاقتصادية	09
الحق في الرعاية الاجتماعية	09
الحق في التعليم	10
الحق في الصحة	12
الحق في العمل	15
ثانيًا: مؤسسات المجتمع المدني	16
أبرز الخدمات المقدمة لكبار السن	17
الخلاصة	19

مقدمة

تـولي المملكـة العربيـة السـعودية بقيـادة خـادم الحـرمين الشريـفين وسـمو ولي العهـد الأمين -حفظهـم اللـه- اهتمامًا بالغًا بتعزيـز وحمايـة حقـوق كبـار السـن انطلاقًا مـن المبـادئ الإسلاميـة الراسـخة التـي تحـث على الإحسـان لكبـار السـن ورعايتهـم، الى أن امتـدت هـذه العنايـة حيـث ضُمت هـذه الفئـة الغاليـة مـن ضمـن بنـود مشـاريع وخطـط المملكـة الاستراتيجيـة وعلى رأسـها رؤيـة 2030 التـي تسـعى الى تعزيـز جـودة الحيـاة لكافـة فئـات المجتمـع بمـا فيهـم كبـار السـن وهـو مـا يتوافـق مـع مسـتهدفات الرؤيـة. انطلاقاً مـن قيمهـا التـي أوجبـت صـون حقـوق هـذه الفئـة ورعايتهـا. تـم تأكيـد حـرص المملكـة على حفـظ حقـوق كبـار السـن لتقديـم الرعايـة الشـاملة لهـم مـن خلال سـن الأنظمـة والتشريعـات، وإطلاق المبـادرات النوعيـة التـي تضمـن لهـم الحيـاة الكريمـة، والاندمـاج الفعـال في المجتمـع، مـع تـوفير الدعـم الصحـي والاجتماعـي والنـفسي إذ تعـد هـذه الجهـود ترجمـة حقيقيـة لحـرص القيـادة الرشـيدة -أيدهـا اللـه- على حمايـة حقـوق كبـار السـن وتمكينهـم مـن العيـش باسـتقلالية وكرامـة. كما تعـتبر المملكـة العربيـة السـعودية مـن الـدول الرائـدة في تعـزز وحمايـة حقـوق كبـار السـن تضامنًـا مـع الجهـود العالميـة ومواكبـة تطلعاتهـا، إذ أن المملكـة خطـت لنفسـها خطـوات بـارزة لتعزيـز حقـوق كبـار السـن بمـا يُصاحـب الجهـود الدوليـة.

الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق كبار السن في المملكة العربية السعودية

أولًا: الإطار القانوني لحقوق كبار السن:

كفلت الأنظمة الوطنية لكبار السن حق التنمية، والرعاية الصحية، والبيئة الممكنة الداعمة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. نـص النظـام الأسـاسي للحكـم في المملكـة العربيـة السـعودية الصـادر بموجـب الأمـر الملـكي رقـم أ/90 وتاريـخ 27 / 8 / 1412 هـ (الموافـق 2 / 3 / 1992م) في المـادة (27) منـه عـلى أن " تكفـل الدولـة حـق المواطـن وأسرتـه، في حالـة الطـوارئ، والمـرض، والعجـز، والشـيخوخة، وتدعـم نظـام الضـمان الاجتماعـي، وتشـجع المؤسسـات والأفـراد عـلى الإسـهام في الأعـمال الخيريـة".
2. نظـام تعليـم الكبـار ومحـو الأميـة الصـادر بالمرسـوم الملـكي رقـم م/22 وتاريـخ 9 / 6 / 1392هـ (الموافق: 20/ 7 / 1972م) لمحاربة الأمية والقضاء عليها.

3. إصدار النظام الصحي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/11 وتاريخ 23 / 3 / 1423هـ (الموافق: 4 / 6 /2002م) حيث تضمنت المادة الرابعة من النظام بأن توفر الدولة خدمات الرعاية الصحية للمسنين.

4. صدور لائحة دور الرعاية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 322 وتاريخ 14/9/1434هـ (الموافق: 22/7/2013م) والقواعد التنفيذية لها حيث نظمت جميع مواد اللائحة شروط قبول كبار السن في دور الرعاية والخدمات المقدمة لهم داخل الدور.

5. صدور نظام الحماية من الايذاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/52 بتاريخ 15 / 11 / 1434هـ (الموافق 21/ 9/ 2013م) الذي يمثل سياجاً قانونياً للحماية من الإيذاء لجميع أفراد الأسرة بما فيهم كبار السن.

6. قرار مجلس الوزراء رقم (162) وتاريخ 6 / 7 / 1427هـ، بالضمان الاجتماعي والذي يهدف الى توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر حاجة ويشمل ذلك ممن تجاوز الستين من العمر.

7. صدر المرسوم الملكي رقم (م/73) وتاريخ 6 / 8 /1443هـ، بالموافقة على نظام الأحوال الشخصية، والذي تضمن العديد من المواد والأحكام التي تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة وحماية حقوق أفرادها.

8. صدر المرسوم الملكي رقم (م /47) وتاريخ 3 / 6 / 1443هـ، بالموافقة على نظام حقوق كبير السن ورعايته، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق التمكين لكبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم، من خلال نشر التوعية والتثقيف المجتمعي لبيان حقوق كبار السن؛ لأجل احترامهم، وتوقيرهم، وتوفير معلومات إحصائية موثقة عن كبار السن؛ للاستفادة منها في إجراء الدراسات والبحوث ذات العلاقة بهم، والمساعدة في وضع الخطط والبرامج. وتنظيم وتنفيذ برامج مناسبة لكبار السن؛ تعزز من مهاراتهم وخبراتهم وممارسة هواياتهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع. إضافة إلى تشجيع القادرين من كبار السن على العمل، والاستفادة من برامج الدعم الموجهة إلى الجهات المشغلة لهم، ودعم النشاطات التطوعية في خدمة كبار السن، كما يحقق النظام تأهيل المرافق العامة والتجارية والأحياء السكنية والبيئة المحيطة والمساجد؛ لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن، وذلك في ضوء الأنظمة والأوامر ذات العلاقة، وتخصيص أماكن لكبار السن في المرافق العامة والمناسبات العامة، وحثّ القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والجهات الأهلية على رعاية كبار السن من خلال إقامة مراكز أهلية وأندية اجتماعية. تضمنت مواد هذا النظام عدد من الأحكام ومنها:

- المادة الثانية الفقرة رقم (2) التي نصت على أنه يجب "تمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم ".
- المادة الثانية الفقرة رقم (5) نصت على "تشجيع القادرين من كبار السن على العمل، والاستفادة من برامج الدعم الموجهة إلى الجهات المشغلة".
- المادة الثانية الفقرة رقم (7) نصت على" تأهيل المرافق العامة والتجارية والأحياء السكنية والبيئة المحيطة والمساجد لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن".
- المادة الثانية الفقرة رقم (8) نصت على " تخصيص أماكن لكبار السن في المرافق العامة والمناسبات العامة."
- المادة الثالثة من النظام نصت على أن "لكبير السن حق العيش مع أسرته، وعليها إيوائه ورعايته، وتكون المسؤولية في ذلك على افراد الاسرة."

المادة العاشرة من النظام نصت على "توفر الوزارة لكبير السن المحتاج الأجهزة والمستلزمات الطبية المساعدة بالمجان، وتتحمل ما يترتب عليها من نفقات الصيانة والتشغيل."

صدر المرسوم الملكي رقم (م/73) وتاريخ 6 / 8 / 1443هـ، بالموافقة على نظام الأحوال الشخصية، والذي تضمن العديد من المواد والأحكام التي تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة وحماية حقوق أفرادها.

بالإضافة إلى أن المملكة طرفاً في العديد من صكوك واتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية المتضمنة أحكاماً بشأن حقوق كبار السن ومنها: اتفاقية "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" و "الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، ويُعد أي صك إقليمي أو دولي انضمت إليه المملكة جزءاً من أنظمتها، ويحظى من ناحية الإلزام بالدرجة ذاتها من الحجية القانونية التي يحظى بها التشريع الوطني، حيث إن الأداة النظامية (القانونية) التي تصدر بها الأنظمة في المملكة، هي ذاتها أداة انضمام المملكة إلى الصكوك والمعاهدات أو المصادقة عليها، حيث نصت المادة (70) من النظام الأساسي للحكم على أن "تصدر الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية".

ثانيًا: الإطار المؤسسي لحقوق كبار السن:

تتعاون الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على نحوٍ تكاملي لحماية حقوق كبار السن وتعزيزها، من خلال تبني التدابير المناسبة الكفيلة بإعمال هذه الحقوق، ومنها:

HRC
هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

أُنشئت هيئة حقوق الإنسان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 207 بتاريخ 8 / 8 / 1426هـ الموافق 12/ 09 / 2005م، وهي جهة تتمتع بالشخصية الاعتبارية مقرها الرئيس في الرياض، ولها فروع في مختلف مناطق المملكة، ولها الاستقلال التام في ممارسة اختصاصاتها، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. وهي الجهة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

وقد تضمن تنظيم هيئة حقوق الإنسان العديد من الاختصاصات التي تتضافر مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، ويمكن إجمال هذه الاختصاصات فيما يلي:

الرقابة والمتابعة

يتمثل هذا الدور في التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأسس القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان (الاتفاقيات الإقليمية والدولية، والأنظمة، واللوائح، والأوامر والقرارات...)، والكشف عن التجاوزات، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها، وزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص، ورفع تقارير عنها إلى الملك.

الانتصاف

ويتمثل هذا الدور في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها، وإقامة الدعاوى والرد عليها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

تقديم المشورة

تقوم الهيئة بإبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقاً للإجراءات النظامية، وكذلك إبداء الرأي في الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فيما يتعلق بانضمام المملكة إليها، أو الأحكام الواردة فيها، وإعداد التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان في المملكة. كما إنها تقوم بتقديم المشورة الفنية للأفراد ولمؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

التوعية والتثقيف

تُعنى الهيئة بوضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، وموقع الهيئة الإلكتروني بالإضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات في مسائل حقوق الإنسان، والمشاركة فيها، وفقاً للإجراءات النظامية في هذا الشأن، وإصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف الهيئة واختصاصاتها.

ثانيًا: التعاون الوطني والإقليمي والدولي:

ويتمثل هذا الدور في التعاون مع الجمعيات والمنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بما يحقق أهداف الهيئة وتنمية علاقاتها.

مجلس شؤون الأسرة
FAMILY AFFAIRS COUNCIL

أنشئ مجلس شؤون الأسرة بقرار مجلس الوزراء رقم 433 وتاريخ 20 / 10 / 1437هـ (الموافق:25/7/2016م)، والذي ينص في المادة السادسة من تنظيمه على إنشاء عدد من اللجان من ضمنها "لجنة كبار السن". وهي لجنة وطنية تتولى وضع الخطط والمشروعات الوقائية والبرامج التوعوية التي تهدف إلى تلبية متطلبات كبار السن ورسم السياسة العامة لرعاية المسنين في المملكة العربية السعودية واقتراح الأنظمة واللوائح الخاصة بالمسنين التي تكفل لهم حياة اجتماعية كريمة وتعزز مكانتهم، وترسيخ الوعي بأوضاع المسنين وقضاياهم بما يكفل مكانتهم الأسرية والاجتماعية ويعزز دورهم الإيجابي، وتشجيع الأسرة وتقوية دورها في رعاية مسنيها، والبحث في تطوير أساليب الرعاية والخدمات المقدمة للمسنين بالتعاون مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، واقتراح البرامج والمشاريع الخاصة بالمسنين بما يتفق مع خبراتهم وميولهم، وإجراء الدراسات والبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات حول مختلف قضايا كبار السن بالتعاون مع الجامعات والمراكز والمنظمات المختصة بهذا الجانب.

أبرز المبادرات والبرامج في المجالات الاجتماعية والصحية والاقتصادية.

الحق في الرعاية الاجتماعية:

تماشيًا مع رؤية المملكة 2030، نفذت المملكة خطوات نوعية لتطوير الخدمات الرعوية والإيوائية، بما يضمن تمكين كبار السن ودمجهم في مختلف مجالات الحياة. وتواصل المملكة تعزيز جهودها في تهيئة البنية التحتية وتطوير السياسات بما يتناسب مع احتياجات كبار السن، ويكفل تمتعهم بحقوقهم في شتى المجالات. وتأتي هذه الجهود في إطار التزام المملكة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تسهم بشكل مباشر في عدد من الأهداف، من أبرزها: القضاء على الفقر، وضمان الصحة الجيدة والرفاه، والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز مجتمعات شاملة ومستدامة لكافة أفراد المجتمع، وفي مقدمتهم كبار السن.

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

اتخذت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عددًا من التدابير الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق كبار السن، ومن أبرز هذه التدابير:

1. تقدم الوزارة للمسنين الرعاية الشاملة (الصحية والاجتماعية والنفسية) عبر دور الرعاية الاجتماعية المنتشرة بمناطق المملكة والتي يبلغ عددها حاليا 12 دار، وتستهدف مَن بلغ الستين فأكثر وعجز عن القيام بشؤونه الخاصة ولا تتوافر لأسرته وأقاربه الإمكانات لذلك، إضافة إلى رعاية المرضى والمسنين الذين لا عائل لهم ويحالون من المستشفيات بشرط خلوهم من الأمراض المعدية والعقلية، ويشرف على هذه البرامج والفعاليات جهاز وظيفي يضم جميع التخصصات للقيام بالخدمات المنوطة به لخدمة المقيمين في الدار.
2. تقدم الوزارة المساعدات المالية والعينية للمحتاجين من المسنين وأسرهم عبر وكالة الضمان الاجتماعي، والأجهزة التعويضية من كراسي متحركة وأسرة طبية وسماعات وغيرها.
3. برنامج الرعاية المنزلية للمسنين داخل إطار الأسرة من خلال برنامج زيارات متابعة لهم.

4. بطاقة امتياز لكبار السن، بحيث تُسهل لحاملها الحصول على الأولوية في تقديم الخدمات واستحقاق خصم على الخدمات العامة التي تقدمها الجهات الحكومية والخاصة والأهلية، إضافةً إلى تسهيل جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه والإسراع في إنجازها.
5. ديوانية الأولين وتهدف إلى إيجاد بيئة لكبار السن لقضاء أوقاتهم في استجمام، كذلك ربط الحاضر بالماضي والاستفادة من تجارب السابقين، وإيجاد قناة تواصل بين الآباء والأبناء.

الحق في التعليم:

تولي المملكة اهتمامًا بالغًا بحق كبار السن في الحصول على التعليم، من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تمكنهم من مواصلة التعلم والمشاركة الفاعلة في المجتمع. وتندرج هذه الجهود ضمن التزام المملكة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، وفيما يلي أبرز المبادرات التي تم تنفيذها في هذا الإطار:

وزارة التعليم
Ministry of Education

عملت وزارة التعليم على إعداد برامج خاصة بتعليم الكبار وتستهدف جميع محو الأميين وتقدم لهم الخدمة التعليمية بالمجان. ووضعت خارطة طريق واضحة لمكافحة الأمية الهجائية في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وأشرفت على عدد من الحملات المتنقلة للمناطق النائية للوصول لسكانها وتعليمهم، وأسهمت تلك الخطط في الحد من الأمية

وانخفضت نسبتها إلى **%5.6**

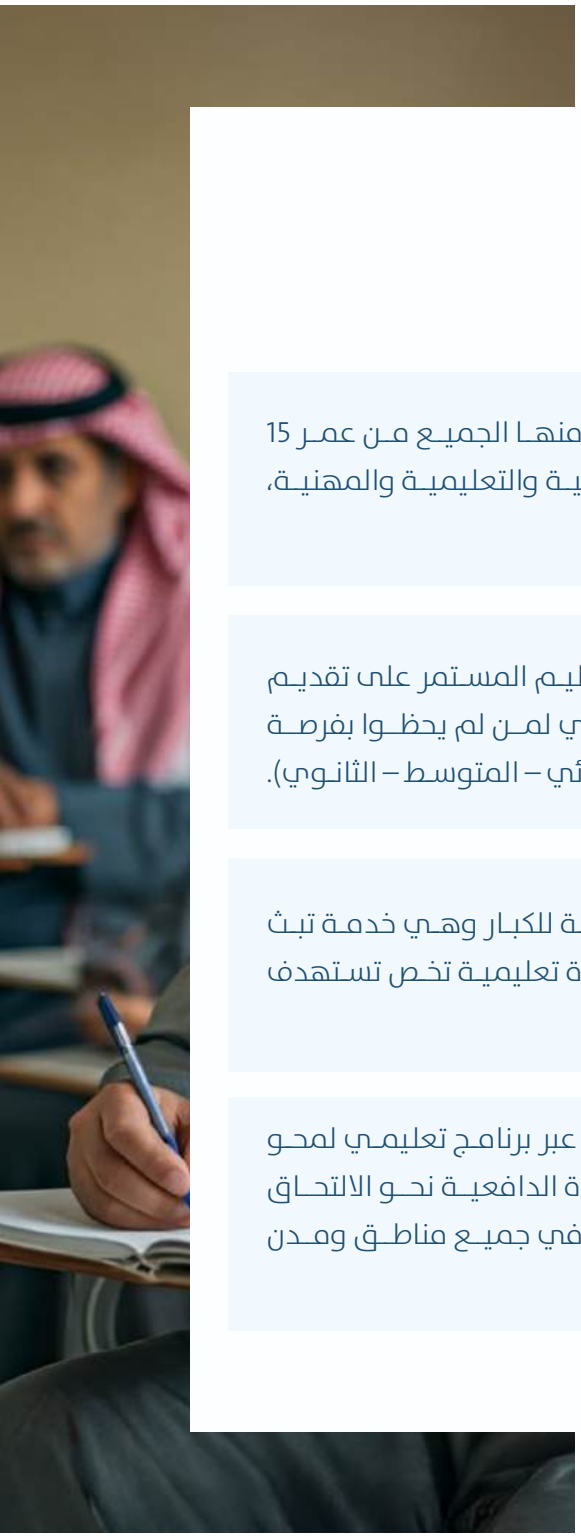

ومن تلك المبادرات والخدمات:

برامج مراكز الحي المتعلم وهي برامج يستفيد منها الجميع من عمر 15 عامًا فأكثر، والراغبون في تطوير مهاراتهم الحياتية والتعليمية والمهنية، تشرف عليها الإدارة العامة للتعليم المستمر.

مدارس تعليم الكبار حيث تعمل الإدارة العامة للتعليم المستمر على تقديم خدمة التعليم النظامي لكبار السن بشكل مجاني لمن لم يحظوا بفرصة مواصلة تعليمهم لجميع المراحل التعليمية (الابتدائي – المتوسط – الثانوي).

عين

خدمة قناة عين لتعليم الكبار ومواد إثرائية تعليمية للكبار وهي خدمة تبث البرامج التعليمية والدروس الخاصة بالطلاب عبر قناة تعليمية تخص تستهدف طلاب تعليم الكبار.

برنامج مجتمع محو الأمية الذي يقدم لكبار السن عبر برنامج تعليمي لمحو الأمية الأبجدية مع توفير الحوافز المادية لزيادة الدافعية نحو الالتحاق بالبرنامج. ويستهدف الأُميون في مقر وجودهم في جميع مناطق ومدن ومحافظات المملكة.

وزارة الصحة
Ministry of Health

الحق في الصحة

اتخذت المملكة عدداً من التدابير لضمان تمتع كبار السن بحقهم في الصحة، بما يجسد التزامها بالمعايير الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة في هذا المجال حيث وفرت وزارة الصحة العديد من البرامج لتحسين صحة ورفاه كبار السن تماشيًا مع رؤية المملكة 2030 وتحقيقًا لهدف " هدف الصحة الجيدة والرفاه" أهداف التنمية المستدامة، ومن ذلك ما يلي:

- خدمات الرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة مثل برنامج رعاية صحة المسن الذي يهتم بتقديم خدمات صحية شامله ومتكاملة وقائية وعلاجيه وتأهيلية ذات جوده عالية وتشترك في هذه الخدمات المتخصصة للقطاع الصحي الجهات التي تقدم خدمات لكبار السن في القطاع الحكومي والغير حكومي، ومنها برنامج الاكتشاف المبكر للمشاكل الصحية الجسدية والعقلية والنفسية مما ساهم في خفض معدلات الإصابة بالمرض والإعاقة والوفيات وتعزيز صحة المسنين وتحسين جودة حياتهم.
- توفر الوزارة مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع المدن والقرى وتهتم بجمع وتحديث بيانات المسنين المراجعين للمركز ومتابعة أوضاعهم الصحية وتسهيل المراجعات لهم كما تعمل وزارة الصحة ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على تقديم الرعاية المنزلية لكبار السن في منازلهم.
- إنشاء وحدة لكبار السن في مختلف المستشفيات، وهي وحدة مستحدثة تُعنى بتقديم الخدمات الصحية لكبار السن، وتتألف الوحدة من عيادة كبار السن ومن فريق عمل مبادرة تحسين الخدمات الصحية لكبار السن (يطلق عليه اسم فريق طب كبار السن) مكون من استشاري طب شيخوخة وممرض وممرضة وأخصائي اجتماعي وأخصائي تغذية علاجية واخصائي علاج طبيعي، ويتم العمل في هذه الوحدة وفق معايير طب الشيخوخة Geriatric Medicine.

صحتي Sehhaty

تطبيق "صحتي" للحصول على استشارات عن بعد من أطباء معتمدين وموثوقين تحت إشراف وزارة الصحة.

وصفتي wasfaty

تطبيق "وصفتي" وهو خدمة إلكترونية متطورة تهدف إلى رفع مستوى الخدمات الصحية وضمان توفر الأدوية عبر ربط المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بالصيدليات المجتمعية ليتيسر للمريض استلام الدواء من أقرب صيدلية مجتمعية مجاناً مع اتاحة خدمة توصيل الدواء حتى باب المنزل.

تطبيق "قريبون" وهي خدمة مقدمة من المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية، تقدم استشارات نفسية وعقلية يشرف عليها كادر عمل متخصص، ويمثل التطبيق مكتبة متكاملة تحتوي معلومات لا حصر لها عن الصحة النفسية بأحدث الوسائل والطرق الحديثة، كالمواد النصية، والإنفو جرافيك، والمحتوى المرئي.

برنامج "خدمات الرعاية الصحية المنزلية" الذي يوفر خدمة رعاية صحية ومتابعة مستمرة وشاملة للمرضى الذين لا يستطيعون الوصول للمنشآت الصحية في أماكن إقامتهم، وذلك من خلال فريق صحي مدرب وبتنسيق مستمر مع الطبيب المعالج، حيث يُقيِم فريق العمل الحالة الصحية لكل مريض بشكل كامل قبل إدراجه في الخدمة، للوقوف على وضعه الصحي والاجتماعي، والتأكد من سلامة البيئة في المنزل، وقدرة العائلة على توفير مناخ ملائم لرعاية المريض في مكان إقامته. من خلال فتح ملف للمريض في المستشفى وملف آخر في المنزل حسب النماذج المعتمدة، ووضع جدول مواعيد الزيارات حسب متطلبات حالة المريض الطبية.

وفي إطار تقديم الرعاية الشاملة للمسنين، فتقوم المستشفيات المرجعية والعيادات المتخصصة ومراكز الرعاية الصحية المنزلية بتقديم برامج التدريب لمقدمي الرعاية في دور الرعاية الاجتماعية من خلال الدورات التدريبية المعتمدة من قبل الخدمات الطبية ولمقدم الرعاية في الأسرة عن طريق برامج الرعاية المنزلية.

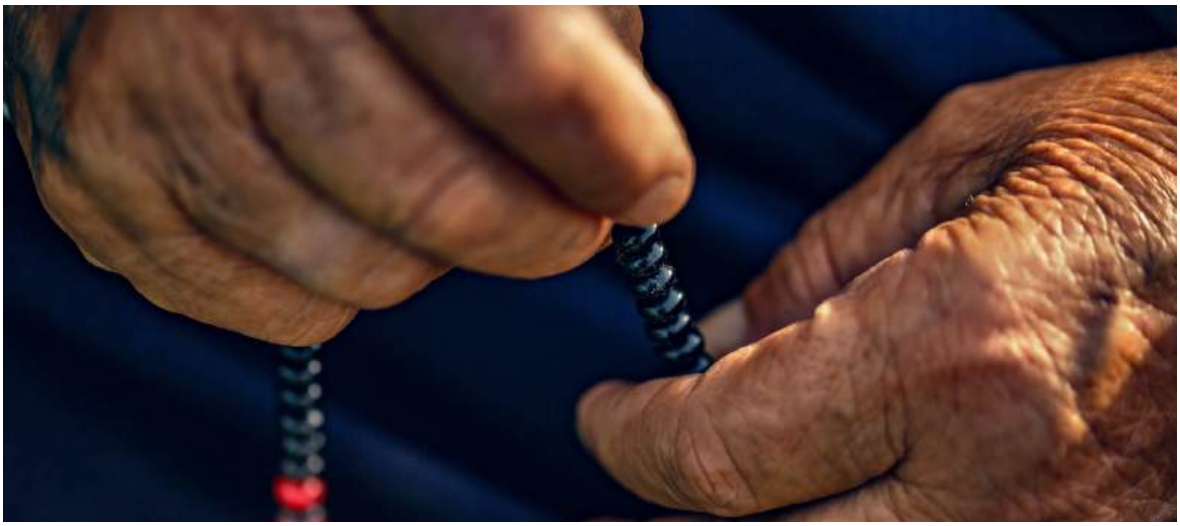

بذلت وزارة الصحة جهودًا لتحسين صحة كبار السن، وتحسين جودة حياتهم، وتحقيق أحد أهداف رؤية 2030، وهو رفع متوسط العمر المتوقع إلى 80 عامًا. حيث تُجرى تقييمات الشيخوخة الشاملة في بيئات متنوعة، بما في ذلك مراكز الرعاية الصحية الأولية، وعيادات الشيخوخة المتخصصة، وعيادات الشيخوخة الافتراضية، وخدمات الرعاية الصحية المنزلية.

التقييم الشامل للشيخوخة (CGA): تم إجراء تقييم لأكثر من **360,000 مسن** في مراكز الرعاية الصحية الأولية. يهدف التقييم الشامل للشيخوخة إلى الكشف المبكر عن المشاكل الصحية (الجسدية والعقلية والاجتماعية) وعوامل الخطر المرتبطة بالأمراض المزمنة والإعاقة، والتي تشمل ضمن عدة أمور أخرى: تعزيز النشاط البدني والتمارين الرياضية.، تعزيز التغذية الصحية، التوعية والتثقيف الصحي، رفع مستوى وعي كبار السن وأسرهم والمجتمع بالمشاكل الصحية التي يتعرضون لها، وسبل الوقاية من عوامل الخطر، والتوعية بأهمية الشيخوخة، دعم وتدريب مقدمي الرعاية.

توفير شبكة الدعم الاجتماعي

01 مراكز رعاية كبار السن	02 نوادي كبار السن

محو الأمية الرقمية لكبار السن: يضمن توفير التدريب لكبار السن في مجال محو الأمية الرقمية استمرار تواصلهم وإمكانية وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية عن بُعد، والمنصات الاجتماعية، والتعلم عبر الإنترنت، مما يدعم استقلاليتهم. - إنشاء عيادة افتراضية لطب الشيخوخة في مستشفى صحة الافتراضي.
- تطوير معايير ملائمة لكبار السن في المستشفيات.

كما تم العمل على تعديلات حول الرعاية المجتمعية والمنزلية من حيث تحويل التركيز من الرعاية المؤسسية (مثل دور رعاية المسنين) إلى نماذج الرعاية المنزلية والمجتمعية. (إدارة الرعاية الصحية المنزلية في وزارة الصحة) عن طريق تعزيز خدمات الرعاية المنزلية من خلال توفير المزيد من الموارد لمقدمي الرعاية وتقديم الدعم الطبي والاجتماعي المنزلي بأسعار معقولة. بالإضافة إلى تطوير المزيد من المراكز المجتمعية التي تعمل كمراكز لرعاية المسنين والأنشطة الاجتماعية وتعزيز الصحة. وتنفيذ برامج الرعاية الصحية الوقائية التي تركز على التمارين الرياضية والتغذية والصحة الإدراكية لتأخير أو تقليل الاعتماد على الآخرين على المدى الطويل.

التغـييرات في السياسـات واللوائـح والتعـديلات الهيكليـة: حيـث تـم إصلاح اللوائـح والسياسـات لتهيئـة بيئـة مواتيـة للابتـكار في مجـال رعايـة كبـار السـن. بالدعـوة إلى لوائـح أقـوى بشـأن معـايير الجـودة لمرافـق رعايـة كبـار السـن ومقدمـي الخدمـات. وتقديـم المستشـفيات الصديقـة لكبـار السـن كمعيـار مُراعـي لكبـار السـن في المستشـفيات. بالإضافـة إلى دعـم التشريعـات التـي تحمـي حقـوق كبـار السـن، وتضمـن رعايـة كريمـة ورحيمـة. نظـام حقـوق كبـار السـن. وتشـجيع صانعـي السياسـات على الانخـراط في التخطيـط طويـل الأمـد ووضـع الميزانيـات لكبـار السـن مـن خلال إنشـاء مجالـس استشـارية أو فـرق عمـل مخصصـة لرعايـة المسـنين. (المرصـد العالمـي للخـرف)

الدعـم الاجتماعـي ودعـم مقدمـي الرعايـة: إنشـاء خدمـات رعايـة مؤقتـة تسـمح لمقدمـي الرعايـة بأخـذ فتـرات راحـة قصيرة مـع ضمان اسـتمرارية الرعايـة لكبـار السـن. وتقديـم الدعـم المالي والنـفسي والعاطفـي لمقدمـي الرعايـة مـن الأسرة مـن خلال خدمـات الاستشـارة والمكافـآت. بالإضافـة إلى تطويـر برامـج دعـم الأقـران التـي تربـط كبـار السـن ومقدمـي الرعايـة بمجتمعـات الدعـم.

كما أن لـدى الـوزارة وثيقـة معـايير للمرافـق الصديقـة لكبـار السـن، بالإضافـة إلى استراتيجيـة وطنيـة لصحـة كبـار السـن ولديهـا كذلـك برامـج زمالـة متخصصـة في طـب الشـيخوخة ارتفعـت أعـداد المتخصـصين في مـن 40 إلى 90 طبيبـاً خلال خمسـة سـنوات.

الحق في العمل

تبنـت المملكـة سياسـات داعمـة لتمـكين كبـار السـن في سـوق العمـل، مـن خلال برامـج التدريـب والتأهيـل، وتـوفير بيئـات عمـل مرنـة تراعـي احتياجاتهـم وتسـتفيد مـن خبراتهـم. وتـأتي هـذه الجهـود متسـقة مـع أهـداف التنميـة المسـتدامة، لا سـيما الهـدف الثامـن المتعلـق بتـوفير العمـل اللائـق للجميـع، والهـدف العـاشر بشـأن الحـد مـن أوجـه عـدم المسـاواة، والهـدف الأول الخـاص بالقضـاء على الفقـر، وذلـك في إطـار التـزام المملكـة برؤيـة 2030، ومـن أبـرز هـذه الجهـود:

قامـت وزارة المـوارد البشريـة والتنميـة الاجتماعيـة بـإطلاق مجموعـة مـن المبـادرات والبرامـج، منهـا: تحفيـز ودعـم التـوازن في سـوق العمـل وبرنامـج التدريـب، والتوجيـه القيـادي للكـوادر النسـائية، ومبـادرة التدريـب المـوازي.، وتشـجيع العمـل عـن بُعـد، والعمـل المـرن، والعمـل الحـر، وأطلقـت المنصـة الوطنيـة للقياديـات النسـائية السـعودية، كما قـام صنـدوق تنميـة المـوارد البشريـة بالعمـل على برامـج الدعـم والتهيئـة للمـرأة، مثـل: برامـج دعـم التوظيـف، و"قـرة" لدعـم الأم الموظفـة مـن خلال الاهـتمام بأطفالهـا خلال سـاعات عملهـا، وبرنامـج "وصـول" الـذي يسـهل على المـرأة العاملـة التنقـل مـن وإلى العمـل وغيرهـا مـن البرامـج.

كما تقدم المملكة منظومة متكاملة من برامج التمويل والدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تشمل جميع القطاعات والمراحل بمن فيهم كبار السن والمتقاعدون الذين يمكنهم الاستفادة من برامج التمويل، سواء عبر برامج التمويل الشخصي للمتقاعدين أو عبر برامج تمويل المنشآت إذا استوفوا الشروط النظامية. حيث تم تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقرار مجلس الوزراء رقم 376 بتاريخ 1442/07/4هـ الموافق 2021/02/16م حرصًا من قيادة المملكة العربية السعودية على تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته ورفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030.

وفي إطار رؤية السعودية 2030، تم تطوير نظام الضمان الاجتماعي بهدف تمكين المستحقين من تحقيق الاستقلال المالي والتحول إلى أفراد منتجين، من خلال برامج التأهيل والتدريب، إضافةً إلى توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للأسر المستحقة.

وفي نوفمبر 2023، تم رفع مخصصات الضمان الاجتماعي، من خلال زيادة الحد الأدنى لمعاش الضمان الاجتماعي للأسرة من (1100 ريال للمستفيد و50% للتابع) إلى (1320 ريال للمستفيد و50% للتابع).

كما أُطلق برنامج "حساب المواطن" بهدف التخفيف من الأثر المحتمل للإصلاحات الاقتصادية المرتبطة برؤية 2030، من خلال تقديم مبالغ نقدية مباشرة للمواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود.

ثانيًا: مساهمات مؤسسات المجتمع المدني:

تُولي مؤسسات المجتمع المدني اهتماماً بالغاً بتنفيذ برامج تنموية وإنسانية تسهم في دعم المجتمع على المستويين الوطني والدولي، معززة بذلك قيم التكافل الاجتماعي والإنساني. ويُعنى بعضها بشكل خاص بتقديم الرعاية المتكاملة لكبار السن، ودعم مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال:

وهي جمعية خيرية غير ربحية، أخذت على عاتقها مساندة كبار السن، ودعم حقوقهم، والمساعدة في رعايتهم ورفع مستوى الاهتمام بمكانتهم، ودورهم في المجتمع.

جمعية كبار السن الأهلية
Kebar Association

هـي جمعيـة أهليـة تعنـى بكبـار السـن "60" سـنة فما فـوق رجـال ونسـاء، مهتمـة بتلبيـة جميـع احتياجاتهـم النفسـية والترفيهيـة والصحيـة والاجتماعيـة مقرهـا الريـاض.

الجمعية السعودية
الخيرية لمرض الزهايمر
SAUDI ALZHEIMER'S DISEASE ASSOCIATION

تـم إنشـاء الجمعيـة لتكويـن وعـي عـام بمـرض الزهايمـر يخـدم المـرضى وذويهـم، وصـولاً إلى المسـاهمة في تحـسين العنايـة الصحيـة والرعايـة الاجتماعيـة التـي تقدمهـا الجهـات المعنيـة بذلـك.

أبرز الخدمات المقدمة لكبار السن:

الخدمات الترفيهية

في إطـار رؤيـة المملكـة 2030، وحرصـاً على تعزيـز الشـمولية في القطـاع الترفيهـي، قامـت الهيئـة العامـة للترفيـه بتضـمين عـدد مـن الضوابـط والإجـراءات في لوائحهـا وسياسـاتها الحالية، بمـا يضمـن مراعـاة احتياجـات الفئـات ذات الأولويـة، مثـل الأشـخاص ذوي الإعاقـة وكبـار السـن والنسـاء الحوامـل ومـن لديهـن أطفـال رضـع، وذلـك في الأنشـطة الترفيهيـة والمسـاندة، على النحـو التـالي:

ضوابط تنظيم وإدارة الحشود

- تمكـين الأشـخاص ذوي الإعاقـة، وكبـار السـن، والحوامـل، ومـن لديهـن أطفـال رضـع، مـن تجـاوز المسـارات المخصصـة.
- منحهـم أولويـة الجلـوس في مناطـق الانتظـار.

ضوابط بيع تذاكر الأنشطة الترفيهية

1. منـح الفئـات ذات الأولويـة حـق تجـاوز المسـارات المزدحمـة.
2. تخصيـص مناطـق انتظـار ملائمـة لهـم.
3. تقديـم الخدمـات لهـم بشـكل سريـع وفعّـال.

الخدمات العدلية

عملت وزارة العدل على تفعيل مسار التقاضي الإلكتروني لاستكمال منظومة التحول الرقمي، بما يكفل سرعة الإنجاز وجودة المخرجات، وفي سبيل تقديم المساعدة الحقوقية لكبار السن، فتقدم الوزارة لهم الخدمات العدلية من خلال مجموعة من التدابير مثل:

- خدمة التقاضي عن بعد، والتي تمُكّن كبار السن من متابعة إجراءاتهم القضائية من منازلهم دون الحاجة إلى الحضور الشخصي للمحاكم، وذلك عبر وسائل التقنية الحديثة، بما يضمن تسهيل الوصول إلى العدالة وحفظ كرامتهم، ويوفر الوقت والجهد ويُراعي ظروفهم الصحية والاجتماعية.
- تقديم خدمات توثيقية مجانية في مقار المستفيدين للفئات الأكثر احتياجًا، بما فيهم كبار السن، حيث تعمل على تقديم الخدمات التوثيقية من خلال مجموعة متنقلة من كتاب العدل في مختلف مناطق المملكة تعمل وفق منظومة تشرف عليها وزارة العدل.

- تخصيص منصة للخدمات العدلية الإلكترونية (ناجز) تهدف المنصة الى تقديم الخدمات العدلية الإلكترونية لأكثر من (100) خدمة عدلية عبر بوابة موحدة (najiz.sa) مثل: خدمة إصدار الوكالات الكترونيًا وخدمات التوثيق.

الخدمات التقنية لكبار السن

أطلقت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في 30 يونيو 2021م حملة "التقنية للكل" التي تندرج تحت مظلة مبادرة "التقنية لكبار السن" بهدف تمكين كبار السن من استخدام التقنية وتسهيل حياتهم اليومية من خلال الوعي بأهمية استخدام التقنية لتسهيل أمور حياتهم وإرشادهم باستخدام التطبيقات التقنية بدون مساعدة بالإضافة إلى تعليم كبار السن باستخدام أهم التطبيقات والبرامج المهمة لهم لزيادة ثقتهم في أنفسهم وفي قدرتهم على مواكبة التقنية إلى جانب تحفيز المجتمع في توعية وتعليم كبار السن بالتقنية ومساعدتهم في استخدام البرامج التي تسهل عليهم. تستهدف المبادرة عدة فئات من المجتمع ومن ضمنها كبار السن وذلك لرفع وعيها بالتقنية وذلك حسب احتياجات كل فئة وما تقدمه التقنية من حلول تناسبها تماشيا مع الركائز الأساسية لرؤية 2030 الطموحة بالوصول إلى وطن رقمي طموح واقتصاد رقمي مزدهر ومجتمع رقمي حيوي. على الرغم عن عدم إعلان وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عن عدد المستفيدين من الحملة بشكل رسمي، الا أن عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التقنية التي قدمتها المنظمات التقنية بلغ 1118 مستفيد.

كما أطلقت وكالة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية مبادرة (نأتي إليك) التي تهدف الى تقديم خدمات الأحوال المدنية مباشرة الى جميع المواطنين والمقيمين من الفئات المستهدفة من كبار السن وهي الفئات التي قد تواجه صعوبة في الوصول الى مكاتب الأحوال المدنية. تهدف المبادرة الى تسهيل الوصول للخدمات في مواقع المستفيدين وتوفير الوقت والجهد لتقليل الحاجة لزيارة مكاتب الأحوال المدنية، مما ينعكس على راحة المستفيدين. تشمل المبادرة تقديم مختلف خدمات الأحوال المدنية مثل: إصدار وتجديد الهوية الوطنية، إصدار بدل الفاقد او التالف للهوية الوطنية، وتعديل المهنة والمؤهل العلمي. تقدم الوحدات المتنقلة خدماتها للجنسين في (53) موقعًا حول المملكة حيث تقول الوحدات المتنقلة بزيارة الجهات المستفيدة حيث يتم تجهيزها بكافة المعدات اللازمة لتقديم الخدمات في الموقع، وتمل المواقع المراكز الصحية، الحدائق العامة، المدارس والجامعات، والجهات الحكومية والخاصة.

الخلاصة:

تُجسد جهود المملكة العربية السعودية في رعاية كبار السن نموذجًا يُحتذى به في تعزيز القيم الإنسانية، وتوفير بيئة داعمة تضمن لهم الحياة الكريمة والمشاركة المجتمعية الفاعلة، ويأتي ذلك من خلال منظومة متكاملة من التشريعات والمبادرات والبرامج التي تُعنى بحماية حقوق كبار السن وتمكينهم في مختلف القطاعات والتفاعلات المجتمعية، وفي مقدمتها نظام حقوق كبير السن ورعايته. وانطلاقًا من رؤية المملكة 2030، التي تتركز احدى محاورها في المجتمع الحيوي، التي تستهدف جميع فئات المجتمع التي من ضمنها فئة كبار السن التي تأتي من ضمن خطط الرؤية ومستهدفاتها. كما يوجد جهود حثيثة بربط تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بمكانة كبار السن ودورهم الحيوي. جميع تلك الممارسات تمُكن المملكة أكثر في تعزز وحماية حقوق كبار السن تماشيًا مع الجهود الأممية والدولية فقد حرصت المملكة على اتخاذ خطوات متقدمة في تعزيز حقوق كبار السن، بما يواكب الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال.

HRC
هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission